فقسّمت الآية الأنبياء الكرام من حيث النسب التاريخي إلى أربع مجموعات، تتفرع كل مجموعة عن نبي كريم:

المجموعة الأولى: النبيّون من ذرية آدم عليه السلام باعتباره أبا البشر جميعاً، ويندرج ضمن هذه المجموعة الأنبياء الذين بين آدم ونوح عليهم السلام.

المجموعة الثانية: النبيّون من ذرية نوح، والذين كانوا بينه وبين إبراهيم، مثل: هود، وصالح عليهما السلام.

المجموعة الثالثة: النبيّون من ذرية إبراهيم وينقسمون إلى قسمين:

القسم الأول: أنبياء إلى غير بني إسرائيل، وهما ـ فيما نعرف ـ: إسماعيل، ومحمد عليهما الصلاة والسلام. ويلاحظ أن الآية لم تُفرِد هذا القسم ـ أو هذا الفرع من شجرة النبوّة ـ بمجموعة خاصة كما أفردت الفرع الآخر.

والقسم الثاني: وهم أنبياء بني إسرائيل.

ولعلّ السبب في هذا ـ واللّه أعلم ـ هو الردّ على تحريفات وشبهات اليهود الذين يقصرون النبوّة في فرعهم من أولاد وذرية إبراهيم عليه السلام، فتقول لهم إن الفرع الثاني أصيل، ولهذا لم أُفرده بالذِكر لأُبيّن صلته الوثيقة وارتباطه الشديد بإبراهيم عليه السلام.

وألحظ في هذا سبباً آخر وحكمة ثانية، وهو أن هذا الفرع الثاني من نبوّة أولاد إبراهيم هو الذي أنتج آخر الأنبياء وخاتم المرسلين: محمداً ﷺ، فما زالت النبوّة ممثّلة وممتدة فيه. أما الفرع الأول فهو وإن حوى أسماء أنبياء ومرسلين كثيرين أكثر من ما حواه الثاني فإن النبوّة قد توقفت عند آخر حلقة منه، وهو نبي اللّه عيسى عليه السلام، الذي كان من بني إسرائيل ورسولاً إلى بني إسرائيل، فكأن الآية تعتبر الفرع الثاني هو الممتد من حيث الزمان، والذي يحوي أشرف الأنبياء وأفضل العالمين عليه الصلاة والسلام، ولذلك ناسب أن تجعل صلة هذا الفرع بإبراهيم أوثق وأمتن، واللّه أعلم.